حكومة جعفر شريف إمامي

د. جاسم الحبجي
جامعة البصرة – الدراسات التأريخية
قسم التأريخ الحديث والمعاصر

المقدمة:

يعتبر العام ١٩٧٨ عام الحسم بالنسبة للثورة الإسلامية في إيران , فقد شهد أحداثاً ضخمة امتدت على طول هذا العام, فكان أحد مظاهر هذه الأحداث الضخمة هو تبدّل الحكومات المستمر خلال أشهر قليلة ، فكانت تسقط حكومة لتأتي بدلها أخرى , ولم يأتِ هذا السقوط المستمر من فراغ فقد كانت هناك أحداث ساخنة على الأرض تدفع هذه الحكومات على الإستقالة أو الإقالة من قبل الشاه. وكان الفاعل الأساس في إسقاط هذه الحكومات هو الشعب الأيراني تشرف عليه قيادة إسلامية حكيمة كان على رأسها الأمام الخميني (س) .

سوف نستعرض في هذا البحث إحدى هذه الحكومات، سبب تشكيلها , وأهداف تشكيلها , ثم الأحداث التي دفعت بها الى الواجهة, وماهي أهدافها وهل حققت ذلك , ومَن كان وراء تشكيلها ؛ والحكومة هي حكومة جعفر شريف إمامي, الشخصية السياسية الإيرانية المعروفة بولائها للشاه وكيف استقبلتها الجماهير وقيادتها السياسية وماذا حدث أثناء هذه الحكومة أو ما سبب سقوطها في النهاية؟

حكومة جعفر شريف إمامي

في منتصف عام ١٩٧٨ أدرك الشاه محمد رضا بهلوي أن حكومة جمشيد أموزكار غير قادرة على حل الإضطراب السياسي الذي تمر به إيران، وأنها غير ناجحة في قمع الثورة الإيرانية التي بدأ الخط البياني لها بالتصاعد شيئا" فشيئا" . لذلك فقد عزم الشاه على استبدال رئيس الوزراء السابق , وتشكيل حكومة جديدة، وقد وقع اختياره هذه المرة على سياسي إيراني قديم هو جعفر شريف إمامي(). كان إمامي سياسياً من "المدرسة القديمة"، "ذكي ومراوغ وطموح"، وكان ملتزماً تجاه الأسرة البهلوية الحاكمة بشكل كبير , إلا أن السبب الرئيس الذي جعل الشاه يختاره لرئاسة الوزارة الجديدة , هو اعتقاد الشاه بأنه،اي إمامي، يمتلك علاقة قوية مع رجال الدين , خصوم الشاه والذين يقودون الثورة ضده() . وأنه، أي إمامي، يستطيع أن يخلص الشاه من الثورة الإسلامية التي بدأت تهدد كيانه ودولته. وقد حاول إمامي تأكيد هذا الاتجاه , حيث أوضح بعد تكليفه من قبل الشاه بأنه سيقوم بتشكيل حكومة وفاق وطني , وأعلن أنه من مقلّدي آية الله كاظم شريعة مداري , وهو أحد الرجال المعارضين للشاه والمعتدلين في الوقت نفسه. واتخذ مجموعة من الإجراءات

التي كان يعتقد أنها سوف ترضي المعارضة الإسلامية , فقام بإلغاء التقويم الشاهنشاهي المتبع أيام حكم الشاه , وأغلق أندية القمار واللهو , ومنح الصحافة حريات أوسع , كما قام بمحاولة لإجراء مصالحة وطنية مع القوى المعارضة([1]) .

إلا أن تاريخ إمامي كان أكبر من أن يُنسى من قبل الشعب الإيراني , فقد كان رئيساً لمجلس الشيوخ، وعضواً في مؤسسة بهلوي التابعة للشاه , لذلك فقد حاول إمامي التخلص من هذا التاريخ المشبوه, فأكّد أنه اليوم ليس كما كان قبل عشرين سنة , وأنه عازم على تغيير الأوضاع. لقد حاول إمامي , قدر الإمكان , إخفاء تاريخ ارتباطه بنظام الشاه حتى يزيل عدم الثقة بينه وبين القوى المعارضة, كما حاول من جهة ثانية كسب رضا المعارضة , من خلال مجموعة من الإجراءات، كالتصريحات الإيجابية التي كانت تتضمن نوعاً من التنازلات , فقد بدأ بترديد عبارة أن العلماء لا يريدون سوى الإحترام , وأن الحكومات السابقة لم تراع هذه المسألة . وأوعز للصحافة بنشر مقالات تبيّن معاناة آية الله الخميني. وأكّد أنه سوف يُنهي سوء الفهم بمجرد لقائه بالإمام الخميني, وظل يكرر (أن الإمام عانى كثيراً لكن أخلاقه السامية كفيلة بإنهاء المشكلة وإعادة البلاد الى الحياة الطبيعية)([2]).

من جانبه وجّه الشاه أمراً للحكومة الجديدة بضرورة العمل وفق أربعة محاور كان يراها ضرورية ومن أولويات الحكومة الجديدة , وكانت هذه المحاور تتضمن ما يلي :-

أولاً :- ضرورة استئصال الفساد.

ثانياً :- فتح حوار مع رجال الدين الذين كان يعتبرهم معتدلين.

ثالثاً :- نقل أولويات الميزانية العامة من المشاريع الرئيسية الكبيرة ذات الكلفة العالية الى المشاريع المتوسطة, ذات الفوائد السريعة والظاهرة للفقراء وخصوصاً الإسكان والمدارس والمستشفيات .

رابعاً :- تنظيم الحكومة لنفسها سياسياً حتى تستطيع أن تخرج من الانتخابات بكتلة سياسية كبيرة من النواب المؤيدين للحكومة في البرلمان القادم([3]).

وفي اليوم التالي لتشكيل الحكومة أشارت الصحف الرسمية الأيرانية الى (أن رئيس الوزراء الجديد سوف يتبع سياسة المصالحة الوطنية في إيران)([4]) و(أن جعفر شريف إمامي سيكون أكثر حظاً من جمشيد أموزكار في احتمالية إعادة الوفاق بين الحكومة والمعارضة)([5]) .

حاول إمامي بعد تكليفه مباشرة خطب ود المعارضة , وفتح باب الحوار معها وتطمينها , لذلك فقد أشار([6]) إلى أن (حماية الدين الإسلامي الحنيف على رأس واجبات الحكومة, وكذلك محاربة الفساد وإشاعة الديمقراطية, بما فيها حرية الصحافة وحق الانتخابات الحرة, وإتاحة حرية إنشاء الأحزاب وممارسة

النشاطات السياسية([7]). وعدم التدخل في شؤون القضاء , والاهتمام بشؤون الشباب وإصلاح الجامعات([8])).
وأكد إمامي للمعارضة أنه سيقوم بإجراء انتخابات حرة في حزيران ١٩٧٩([9]).

كانت مواقف أطراف المعارضة الإيرانية تجاه الحكومة الجديدة متباينة, ففي ٢٩ آب ١٩٧٨ أكدت الصحافة الإيرانية أن هناك أربع عشرة مجموعة سياسية عبّرت عن رغبتها في العمل السياسي العلني والحصول على تراخيص قانونية للعمل السياسي, وكان من ضمن هذه المجموعات (الجبهة الوطنية)([10])، وحزب إيران الذي أعاد نشاطه في حزيران ١٩٧٨([11])، كما طالبت المعارضة العلمانية حكومة إمامي بتنفيذ عدة مطالب أهمها :

أولاً: إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وبدون أية شروط.

ثانياً: إلغاء المحاكم العسكرية.

ثالثاً: حل البرلمان.

رابعاً: إجراء انتخابات حرة.

خامساً: سن قوانين اجتماعية وسياسية جديدة تسمح للإيرانيين بالعودة من المنفى.

إلا أن المعارضة العلمانية لم تكن متفائلة بقدرة حكومة امامي على الاستجابة لمطالبهم, وذلك ما عبّر عنه أحد أعضاء الجبهة الوطنية وهو السيد علي جوادي الذي قال (إن حكومة السيد جعفر شريف إمامي لن تقدر على تلبية المطالب الشرعية للشعب الإيراني)([12]). كما ردّت أطراف أخرى بحذر على توجهات حكومة إمامي , فقد علّق يد الله سحابي , وهو أحد مؤسسي جمعية الدفاع عن الحرية وحقوق الإنسان ومن مؤسسي نهضة الحرية في إيران بالقول (إذا قامت الحكومة الجديدة برعاية حقوق الإنسان واحترمت الحريات المقررة في الدستور وأطلقت سراح السجناء السياسيين وأعادت العلماء من المنفى , فنحن نرحب بإجرائها وسوف نطرح المشاكل على الحكومة بدلاً من مراجعة المراجع والمنظمات الدولية) . أما الدكتور كريم سنجابي فقد أوضح أن الجبهة الوطنية تحرص على الدستور دائماً وتعتبر مواده التي لا تقبل التجزئة مواداً راقية جداً وممكنة التنفيذ على أن يتم تطبيق هذه المواد جميعاً([13]). وعبّر مهدي بزركان رئيس حركة تحرير إيران, من جانبه عن تخوفه وقلقه من استياء متوقع من قبل أحزاب المعارضة الإيرانية, وتخوفه من خروج الوضع عن السيطرة, بسبب القمع الحكومي للثورة وعدم إفساح المجال للأحزاب للتعبير عن رأيها من خلال الصحافة والإعلام([14]).

أما المعارضة الدينية فقد رد أحد أقطابها وهو السيد آية الله كاظم شريعة مداري, أنه وأتباعه سيمنحون الحكومة الجديدة ثلاثة أشهر لتنفيذ مطالبهم وأهمها هو تطبيق الدستور([15]).

وبعد أن تسلّم إمامي منصبه رسمياً قام بالإعلان عن برنامج حكومته الذي تضمن ست نقاط رئيسية هي:

أولاً: الإفراج عن السجناء السياسيين.

ثانياً: زيادة المرتبات الحكومية بنسبة ٤٠٪.

ثالثاً: السماح للأحزاب السياسية الشرعية بممارسة نشاطها.

رابعاً: إجراء انتخابات جديدة.

خامساً: احترام حقوق الإنسان.

سادساً: القيام بحملة تطهير وحرب ضد الفساد([١٦]).

ردّ الإمام الخميني بوضوح على الحكومة الجديدة وذلك عبر شريط كاسيت تم إدخاله سراً إلى إيران، فقد هاجم الحكومة الجديدة واتهمها (بالتآمر على المسلمين ومحاولة تدمير الحركة الإسلامية) ودعا الشعب الإيراني إلى الالتحاق بقوى المعارضة للإطاحة بالنظام الدكتاتوري الاستبدادي([١٧]).

ومن أجل تهدئة المعارضة الإيرانية, أعطى شريف إمامي وعداً لكل من مهدي بزركان وداريوش فوروهر , وهما من الجبهة الوطنية , أعطاهما وعداً بالسماح بإقامة التظاهرات بشرط أن تكون هذه التظاهرة سلمية وأن لا تسيئ للشاه محمد رضا بهلوي([١٨]).

وبالرغم من الإجراءات التي اتخذها رئيس الوزراء الجديد لتهدئة المعارضة إلا أن التظاهرات بدأت مرة أخرى في مدينة طهران، ففي ٣١ آب جرت تظاهرات بمناسبة أربعينية شهداء يوم الثاني والعشرين والثالث والعشرين من تموز , وقد قتل في هذه التظاهرات حوالي عشرة أشخاص بعد صدامات مع القوات الحكومية . وفي الأول من أيلول جرت تظاهرات أخرى في المدينة نفسها أدت إلى جرح عدد من الأشخاص، وفي اليوم نفسه قتل حوالي أحد عشر شخصاً في تظاهرات أخرى مضادة للحكومة في مدينة طهران، كما تم تنظيم تظاهرة بمناسبة عيد الفطر ضمت حوالي ٢٠٠ ألف شخص جرت في شوارع طهران([١٩]). وفي ٦ أيلول أرسل الإمام الخميني رسالة شكر للشعب الإيراني على تظاهراته الرائعة أكد فيها أنه من الأصلح للحكومة الجديدة أن تستقيل، قائلا" (إن شعبنا الآن أمام طريقين , الانتصار والنجاح في إخراج الملك , أو الموت تحت أحذية الجلادين بعزة ورأس مرفوع أمام الخالق , أو الذلة الدائمة لا سامح الله , وإن الشعب الإيراني المسلم لن يقبل بالذلة.. اطمئنوا إن شاء الله وإن النصر والرفعة قريبة)([٢٠]).

وقد وصف السفير الأمريكي في طهران في وقتها ويليم سوليفيان هذه التظاهرة في كتابه (مهمة في إيران) بقوله (إن المسيرة العظيمة في عيد الفطر هزت الملك أيضاً). وفي السابع من أيلول نظمت تظاهرات أخرى في طهران، كما قررت فصائل المعارضة تنظيم تظاهرات أخرى في اليوم التالي في ساحة(جاله) . وقد كان الشاه

قلقاً من سير الأحداث, فاستدعى في ٧ أيلول قادة القوات المسلحة, وعقد معهم اجتماعاً مطولاً تقرر على أثره إعلان الأحكام العرفية في طهران وعدة مدن أخرى, وحدد يوم ٨ أيلول موعداً لتنفيذ الأحكام العرفية(٢١).

وقد شملت الأحكام العرفية مدن تبريز وطهران وقزوين ومشهد وقم وأصفهان والأحواز وعبادان وشيراز وقازاران وكرج. وأصدرت الحكومة بياناً رسمياً أكدت فيه أنها اتخذت هذه الإجراءات من أجل حماية الوحدة الوطنية وزيادة خطوات الرفاهية الاجتماعية وحفظ التطور الاقتصادي والصحي وضمان الحرية، فيما أكد وزير العدل محمد باهري بأن هذه الخطوات هي إجراءٌ مؤقتٌ، وأنها مهمة لأن الشيوعيين نجحوا في استغلال قلق الجماهير الإيرانية حول المبادئ الدينية لصالحهم(٢٢).

إلا أن الحقيقة هي أن فرض الأحكام العرفية كان من أجل قمع التظاهرات الإيرانية المعارضة. وتجدر الإشارة إلى أن شعار إقامة الجمهورية الإسلامية كان قد ظهر لأول مرة في أيلول ١٩٧٨ وهو أمر لم تألفه المعارضة سابقاً, إذ كانت الشعارات تتحدث عن دستور ١٩٠٦ وعن إطلاق الحريات السياسية وإقامة العدل الاجتماعي والقضاء على التبعية للحزب وتحديد سلطات الشاه.

تبع إعلان الأحكام العرفية في المدن الإيرانية نزول القوات المسلحة الإيرانية بالدبابات, وتم تعيين حاكم عسكري لكل مدينة، وقد أثارت هذه الإجراءات قوى المعارضة والشعب الإيراني أكثر من السابق. فقد نزلت الجماهير الإيرانية إلى الشوارع للتظاهر ضد النظام متحدين الأحكام العرفية وأخذت تهتف بالموت للشاه وكانت شعارات المتظاهرين (نريد جمهورية إسلامية) ،(الموت للبهلوي الشاه الفاسد) ،(اطردوا أمريكا)، (الاستقلال والحرية والسلام). وهكذا نجد أن الجماهير تعدت في مطلبها الدستوري, مطالب آية الله كاظم شريعة مداري إلى مطلب آية الله الخميني وهو إقامة الجمهورية الإسلامية(٢٣).

وإزاء ذلك أعطى الشاه منصب الحاكم العسكري العام لمدينة طهران إلى الجنرال أوفيسي المعروف بإسم (قصاب طهران) , كونه كان حاكماً عاماً للمدينة خلال أحداث ١٩٦٣, وقد قام الجنرال اوفيسي بمنع التظاهرات وأصدر أوامره بإلقاء القبض على قادة المعارضة العلمانية مثل كريم سنجابي ومهدي بازركان وداريوش فوروهر ومتين دفتري ومقدم مراغي(٢٤).

حاولت قوات الشرطة والجيش إيقاف هذه التظاهرات إلا أنها فشلت. ونتيجة لذلك قامت بإطلاق النار على المتظاهرين فسقط حوالي ثلاثة آلاف قتيل. وقد حدثت أعنف هذه المواجهات في ساحة (جاله) شرق طهران. حيث اشتركت قوات الكوماندوز والطائرات المروحية في تفريق المتظاهرين، وقد عرف يوم الثامن من أيلول بإسم (الجمعة السوداء)(٢٥).

لقد أراد الشاه أن يثبت للشعب الإيراني أنه سيد الموقف، إلا أن استخدامه للجيش كان خطأً قاتلاً, فقد أفقد الجيش اعتباره أمام الشعب الإيراني لوقوفه ضد الشعب, علاوة على ذلك شكّل استخدام الجيش ضد

المواطنين ضربة كبيرة لحكومة شريف إمامي التي كانت تسعى لإيجاد حل سياسي لإنهاء الأزمة. فقد أعلن السيد داريوش فوروهر (أنه لا مجال للتفاوض مع الوزارة الحالية)(٢٦). فيما احتجّ نواب البرلمان الإيراني على حكومة إمامي لزجّها الجيش ضد المتظاهرين وانتقدوا إجراءاتها بشدة(٢٧).

كان الشاه يعتقد أن استخدام العنف العسكري ربما يوقف المعارضة المتزايدة له, إلا أن العكس هو الذي كان يحدث, لقد كانت مذبحة (جالا) خطأً فادحاً آخر ارتكبته القوات الحكومية. فقد أجّجت الرأي العام العالمي ضد الشاه, وقامت دُور السينما في أوربا وأمريكا بعرض فيلم عن هذه الحادثة مدته خمسون دقيقة, أثار دهشة واستياء العالم, فقد كان جميع المتظاهرين عُزّل من السلاح, ولم يكن قرار منع التجول يسمح بإطلاق النار على المتظاهرين . وهكذا أصبحت هذه الحادثة بمثابة دافع لمقاومة الشاه ونظامه, وأصبحت كلمة (الوفاق الوطني) التي رددتها حكومة إمامي بمثابة (نكته) أمام مذبحة (جالا)(٢٨). وقد أشار السفير الأمريكي في طهران وليم سوليفان في مذكراته إلى هذه الحادثة بقوله (في تلك الأيام كان هناك مؤتمراً دولياً في الولايات المتحدة لرؤساء أمريكا ومصر وإسرائيل في كامب ديفيد, وقد وصلت الأخبار للرئيس الأمريكي كارتر وأطلع عليها زعماء مصر وإسرائيل وكان الرئيس المصري أنور السادات من الأصدقاء المقربين للشاه محمد رضا بهلوي, فقرر الإتصال هاتفياً بالشاه وإبلاغه مواساته ودعمه, كما اتصل الرئيس الأمريكي أيضاً بالشاه)(٢٩). حيث عبّر كارتر عن دعمه لشاه إيران واعتبر السفير الأمريكي أن هذا الأتصال كان دفعة معنوية للشاه في ظل الضغط الشعبي المتزايد ضده. وهو ما أكده بعض التجار للسفير بعد لقائهم الشاه محمد رضا بعد المكالمة مباشرة ثم التقاهم السفير الأمريكي فيما بعد(٣٠).

حاول البعض تهدئة الموقف وانتظار رفع حالة الحكام العرفية إلا أن الإمام الخميني كان له رأياً آخر وهو الاستمرار بالمقاومة, فقد أصدر الإمام بياناً أكد فيه أن فرض الأحكام العرفية في طهران وباقي المدن الإيرانية معناه أن حكم الشاه لايملك أية قاعدة شعبية وأن إعلان الأحكام العرفية في ظروف سلمية معناه جريمة لا تغتفر بحق إيران والشعب الإيراني وأنه وسيلة لقتل الأبرياء من أبناء الشعب الإيراني وأنه أمر غير قانوني, واعتبر الإمام الخميني في بيانه أن الشاه محمد رضا ما هو إلا مجرم وخائن وأنه يواصل انتهاك الدستور في وضح النهار. واتهم الأمام الخميني الشاه بأنه يريد ذبح الشعب الإيراني , وحثّ الإمام الشعب على التكاتف والاستمرار في مقاومة الشاه حتى النصر(٣١).

عقب المجزرة التي ارتكبتها القوات الحكومية, حاول بعض النواب في مجلس الشورى الوطني الذين يمثلون أقلية في المجلس انتقاد ومهاجمة الحكومة السابقة وممارساتها وقد سلطت هذه الأضواء على ممارسات الحكومة ومساوئها, وكانت هذه الانتقادات بمثابة صب الزيت على النار, بعدما استخدمتها المعارضة السياسية بمثابة نقطة ضعف مهمة مسجلة ضد مجلس الشورى والشيوخ الذين أعطيا لثقة لحكومة

جعفر شريف أمامي, التي قامت بإعلان الأحكام العرفية في ساعاتها الأولى, وهو ما أكد أن قمع الثورة يتم بالاتفاق بين السلطات الإيرانية المتمثلة بالشاه ومجلس الشورى والشيوخ والحكومة التي تشكلت حديثاً تحت اسم حكومة الوفاق الوطني التي يفترض أنها تمثل أطياف الشعب الإيراني([٣٢]).

وقد زاد من نقمة الشعب الإيراني ضد حكومة إمامي التأييد الأمريكي لحكومة الشاه, فقد أعلن الرئيس الأمريكي كارتر تأييد بلاده لنظام الشاه تزامناً مع فرض الأحكام العرفية، مما أعطى انطباعاً سيئاً عن التأييد الأمريكي لشاه إيران. لقد قدّم الشعب الإيراني، نموذجاً رائعاً في حادثة ميدان (جالا) حيث كان المتظاهرون يتقدمون نحو الجيش الإيراني المدجّج بالسلاح وكانوا يضحون بأنفسهم لإسقاط نظام الشاه، وكانت هتافاتهم الموت للشاه ، وكان إسم الإمام الخميني حاضراً في التظاهرات حيث كانت هذه الجماهير تهتف (إيران بلادنا والخميني قائدنا)([٣٣]).

وقد رجّحت أحداث ساحة جالا كفة مطالب الإمام الخميني مقابل بعض رجال الدين الذين كانوا يطالبون بضرورة إعطاء الحكومة الجديدة الفرصة لإثبات حسن نواياها([٣٤]) حيث أصبح مطلب الإمام الخميني بضرورة إسقاط الشاه مطلباً شعبياً، ورغم أن الشاه استطاع عبر مجزرة (جالا) الحفاظ على عرشه إلا أنه قضى على آخر فرصة للحوار مع بعض الأطراف المعارضة حيث قام باستخدام حوار (الدم) معهم([٣٥]).

بعد الأحداث حاول الشاه تهدئة قوى المعارضة فقام بتنفيذ جزء من برنامجه لمحاربة الفساد, ففي ١١ أيلول قام باعتقال شجاع الدين شيخ الإسلام زاده, وهو وزير صحة سابق مع أثنين من مساعديه بتهمة الفساد([٣٦])، كما شملت الاعتقالات رسول رحيمي وهو الرئيس السابق لغرفة التجارة الإيرانية والدكتور أكبر اعتماد وهو رئيس مؤسسة الطاقة الذرية. وأوضحت صحيفة رستاخير (أن إلقاء القبض على وزير الصحة السابق كان لإرضاء الجماهير الغاضبة)([٣٧]). كما أقال الشاه وزير بلاطه أمير عباس هويدا([٣٨]).

بعد يومين من أحداث الجمعة السوداء ومقتل مئات الأشخاص في ساحة (جالا) قدّم إمامي برنامجه السياسي للمجلس وأعلن خلال الجلسة (إننا سنقطع جذور الاستياء)، وبعد مناقشة البرنامج من قبل المجلس تم التصويت لصالح البرنامج بـ(١٧٦) صوتاً, وأعلن إمامي أن الماركسيين كانوا عاملاً أساسياً في أحداث العنف, كما قام بمناورة سياسية حيث أصدر أمراً باعتقال فريدون المهدي وزير التجارة الأسبق ومنصور روحاني وزير الزراعة السابق([٣٩]).

حاولت الحكومة حرف الهدف الرئيس من التظاهرات, فصوّرتها وكأنها تظاهرات على امتيازات مادية أو رفاهية يطالب بها الشعب الإيراني، وأنه في حالة تلبية هذه المطالب ستنتهي هذه التظاهرات([٤٠]). كما اتخذت الحكومة بعض الإجراءات الشكلية من أجل احتواء وتهدئة الشعب الإيراني, وأمرت وزارة العدل بتحويل المبنى الرئيسي لحزب رستاخيز إلى مركز لمكافحة الفساد, وقامت الوزارة بتشكيل محكمة لمحاكمة

المسؤولين الحكوميين السابقين, إلا أن ذلك لم يكن ذا جدوى أمام استمرار الثورة الشعبية التي يقودها الإمام الخميني([41]).

وفي محاولة من الشاه لامتصاص النقمة الجماهيرية هذه وضمن سلسلة مناوراته السياسية التي قام بها في هذه الفترة لتهدئة الوضع، أعلن وزير البلاط الملكي الجديد الدكتور علي قلي اردلان في ٢٩ أيلول أن الشاه أصدر أمراً (بمنع استخدام نفوذ العائلة المالكة في المعاملات الحكومية, ومنع أفراد العائلة المالكة من كل أنواع التوصيات واستخدام النفوذ والمعاملة والمشاركة في الأمور المتعلقة بالحكومة والمؤسسات والشركات المتعاملة مع الحكومة وتتحول ملكية المؤسسات والجمعيات وهيئات الأمناء التي يشرف عليها أفراد العائلة المالكة إلى الحكومة([42]).

وفي الشهر نفسه ألغى إمامي برنامجاً للطاقة النووية, الذي تبلغ تكاليفه (٧) مليارات دولار في محاولة للإيحاء بأن الحكومة الجديدة حريصة على عدم تبذير أموال الشعب في مشاريع كانت تصبّ ضمن طموحات الشاه الإمبراطورية وأحلامه في السيطرة على المنطقة، كما استغنى إمامي عن أربعة وثلاثون ضابطاً من جهاز السافاك , وتمت إقالة الجنرال ناصري من منصب مدير السافاك وتعيينه سفيراً لإيران في الباكستان([43]).

في الشهر نفسه دخلت الصحافة الإيرانية ميدان المعارضة لنظام الشاه حين أعلن أصحاب الصحف الإضراب العام احتجاجاً على الرقابة الحكومية, الأمر الذي اضطر الحكومة للاستجابة إلى مطاليبهم وتأكيدها بضمان حرية الصحافة وعدم التدخل في شؤونها وضمان الأمن المهني للصحفيين, إلا أن ذلك لم يستمر حيث سرعان ما هاجمت قوات السافاك مقرات صحيفتي (كيهان) و(إطلاعات) لإعادة الرقابة الحكومية عليها([44]).

في يوم ٢٤ أيلول قام عمال مصفى عبادان بالإضراب, وفي ٢٥ أيلول أضرب عمال المنشآت النفطية في جزيرة خرج وبعض المؤسسات الحكومية المهمة([45]). تفاقمت الأزمة الاقتصادية بسبب إضراب عمال البترول واستنكر إمامي هذا الإضراب ووصفه بأنه خيانة للوطن, واعترف بأن إنتاج البترول الإيراني قد انخفض من 5.3 مليون برميل في اليوم الى 1.5مليون برميل, وأدى ذلك بدوره إلى انخفاض عمليات التكرير, وأصدرت الحكومة أوامرها للجيش بالتحرك لحماية المنشآت البترولية([46]).

وفي أواخر أيلول كانت هناك عودة ظاهرية إلى شئ ما قريب من الحالة الطبيعية, حيث فتحت الأسواق والمدارس أبوابها, وكان هناك دليلا ضعيفا على وجود الجيش والشرطة في الشوارع بعد أن قلصت فترة الأحكام العرفية وأقيم المعرض التجاري العالمي وحضره حشد من العوائل الإيرانية الغنية وأقيمت الاحتفالات السنوية في ذكرى تأسيس المصرف الإيراني (بنك ملي) في موعدها المقرر([47]).

إلا أن هذا الهدوء لم يستمر طويلاً, فقد تبخّر وهم عودة الأحوال الطبيعية في الأيام الأخيرة من شهر أيلول ليذهب دون رجعة, وانتعشت روح عدم الاستقرار. فقد أغلق سوق طهران في التاسع والعشرين من شهر أيلول وأغلق مرة أخرى في الأول من تشرين أول. وحدثت تظاهرات وصدامات في مدن تبريز ومهاباد وقم وزنجان وشوشتر وميانه وكرمان دري إضافة إلى العاصمة طهران(٤٨). وأصبحت التظاهرات ظاهرة مألوفة في المدن الإيرانية الكبيرة والصغيرة وشملت المدن الشمالية والغربية, والتي لم تكن قد أخضعت للأحكام العرفية. وبدأت الاضطرابات تشمل كل القطاعات العامة والخاصة حيث قام العمال والفنييون في الأول من تشرين أول بالإضراب الكامل أو الجزئي, في كل من شركة النفط الوطنية الإيرانية وإدارة البريد والبرق والمصرف الوطني وبعض شركات التأمين والمؤسسات الصناعية. وقد كانت مطاليبهم زيادة الأجور وتقليص ساعات العمل وتحسين الفوائد الإضافية(٤٩). إلا أن هذه المطالب كانت ذات دوافع سياسية بتأثير القوى المنظمة للأحزاب من قوى المعارضة, وقد كانت هذه الطريقة أكثر فعالية وتأثيراً من الصدامات مع قوات الشرطة والجيش فإذا كان الجيش قادر على إخلاء الشوارع وقمع التظاهرات, فإنه ليس بإمكانه الذهاب من بيت إلى آخر لإجبار المضربين من العمال على العودة إلى العمل. لقد كانت الإضرابات في المؤسسات الاقتصادية تحولاً وتصعيداً للعمل السياسي وكانت أداة مهمة من أدوات المعارضة في إضعاف نظام حكم الشاه.

وفي ٧ تشرين أول كان يوم بدء فصل دراسي جديد في الجامعات الإيرانية, وما أن اجتمع الطلبة حتى بدأوا بالتحشد لتحدي السلطات الإيرانية في الشوارع، وبعد أيام قلائل من انتظامهم في الدوام ترك طلبة جامعة طهران الدراسة, وبدأوا في المشاركة بالمسيرات والمواكب الدينية في الشوارع الرئيسية للعاصمة. وقد حذت حذوهم مجاميع كبيرة من تلاميذ المدارس ، ذكورا" وإناثا"(٥٠). ورغم استمرار الاضطرابات والعنف في البلاد أعلن الشاه أنه (سيواصل برنامجه السياسي) وأوضح أثناء افتتاحه جلسة مشتركة لمجلس البرلمان (النواب والشيوخ), أن الاضطرابات الأخيرة لن تمنع من التوسع في الحريات الديمقراطية, وأنها لن تحدث أية هوة في السياسة العامة للدولة. وأكد أنه سيقوم بتوسيع مناخ التحرر السياسي وسيتاح الشعب الإيراني المشاركة الكبرى في كافة مجالات الحياة الوطنية في ظل ما أسماه بالديمقراطية, وعزى المشكلات التي تعاني منها البلاد إلى الأخطاء والنشاط المتطرف وإساءة استخدام المواقع الرسمية, الأمر الذي أدى إلى تفاقم موجة السخط العام, وأكد أن الديمقراطية يمكن تطويرها في حالة بقاء استقلال البلاد فقط. أما إساءة استخدام الديمقراطية من خلال انتهاك القانون وعدم الاشتراك في تطوير النظام العام سيؤدي إلى تفكيك الحلقات المتصلة التي تربط المجتمع. وناشد السلطة القضائية تطبيق القانون وإيقاع العقوبة على الذين تتم إدانتهم(٥١).

وفي الوقت الذي كان فيه الشاه يحاول تهدئة المعارضة بكلمته هذه, واصلت حكومة إمامي أيضاً سياسة استرضاء المعارضة فقامت بإطلاق سراح المزيد من السجناء السياسيين وأصدرت قوانين لإرساء الحرية

الأكاديمية وحقوق النشر وحرية التجمع، وبالرغم من أن كل هذه الإجراءات كانت صحيحة إلا أنها لم تجلب إلا القليل من الاهتمام مقارنة برسالة الإمام الخميني الواضحة والبسيطة وهي (إن على الشاه أن يرحل)(٥٢).

وفي السادس عشر من تشرين أول تم أحياء ذكرى أربعينية شهداء الجمعة السوداء، فقد أضربت المدارس والجامعات والبازار والمنشآت النفطية والمصارف وسكك الحديد والصحف ودوائر الكمارك والموانئ والطيران والمستشفيات الحكومية, وقد طالبت المعارضة الإيرانية بحل السافاك , وإطلاق سراح السجناء السياسيين وعودة آية الله الخميني , وإنهاء حكم الاستبداد ، فيما استمرت التظاهرات في مدن إيرانية أخرى مثل قزوين وسنندج(٥٣).

نتيجة لذلك اضطر الشاه إلى تقديم تنازلات جديدة للمعارضة السياسية، فوعد بإجراء إصلاحات شاملة إذا ما أعطته الأمة الإيرانية فرصة كافية, كما وعد بتشكيل لجنة لتحري المخالفات التي ارتكبها أفراد أسرته، ووعد بإجراء انتخابات حرة خلال عام ١٩٧٩ يشرف عليها ممثلون استناداً للدستور الإيراني(٥٤). حصل الشاه على إجابة غير متوقعة لتنازلاته هذه، فقد تعرضت البلاد إلى إضراب عام شل جميع مرافقها شللاً كاملاً ، وصار التيار الكهربائي ينقطع لساعات عديدة كل يوم, وبدأت البلاد تعاني نقصاً في المواد الغذائية، وتعرّض تصدير النفط للإعاقة مما ألحق خسائر مادية كبيرة بخزانة الدولة. فقد هبط تصدير النفط بتأثير الاضطرابات من سبعة ونصف مليون برميل يومياً إلى أقل من ثلاثة ملايين برميل يومياً فألحق خسائر يومية بالدولة الإيرانية مقدارها ١٢ مليون دولار. مما أدى إلى عجزها عن دفع الرواتب والأجور وأصبح تقنين مواد الطاقة ضرورياً في طهران والمدن الإيرانية الكبيرة، وامتدت أرتال السيارات التي تنتظر الحصول على البنزين إلى عدة كيلومترات(٥٥).

وبدا أن لا استبدال جمشيد أموزكار بجعفر شريف إمامي ولا استخدام التقويم الهجري بدلاً من تقويم قورش كفيل بتهدئة المعارضة الإيرانية والتي بدت أنها لا ترى أية أمكانية للإصلاح بدون الإطاحة بنظام الشاه نفسه(٥٦). ففي النصف الثاني من شهر تشرين أول كانت سياسة إمامي وصلت إلى طريق مسدود, فلا المعارضة خفت ولا الحوار مع رجال الدين المعتدلين أدى إلى نتيجة ولا الوضع المعاشي تحسّن. إن صراعاً حاداً وواضحاً بين حكومة إمامي والمؤسسة العسكرية بدأ يحدث، وأصبح إمامي لا يدري ماذا يفعل(٥٧)، فقد أخفقت الحكومة في تلبية مطالب المعارضة، كما أنها فشلت في إرضاء القادة العسكريين، وكان على السفيرين البريطاني أنتوني بارسونز والأمريكي وليم سوليفان أن يحذّرا الجنرال أوفيسي الحاكم العسكري العام لمدينة طهران من مغبة القيام بأي انقلاب عسكري(٥٨).

وكان واضحاً أن حكومة إمامي قد حكم عليها بالإخفاق. وأمام هذا الوضع قرر الشاه أن يتخذ إجراءاً ما , حيث أدرك أن البقاء لحين إجراء انتخابات في حزيران ١٩٧٩ أمراً مستحيلاً، فهذا التأريخ الذي كان منذ

شهر قريب جدا , أصبح الآن عكس ذلك، فقد كانت الأزمة تحيط بالشاه شيئاً فشيئاً. وفي الحادي والثلاثين من تشرين أول أكد الشاه للسفير البريطاني (أنتوني بارسونز) أن شيئاً ما يجب عمله بسرعة ، إننا نذوب كالثلج في الماء يومياً (يجب إخضاع الموقف لسيطرتنا قبل شهر محرم المقدس) الذي كان سيوافق شهر كانون الأول ١٩٧٨(٥٩).

وكان المخرج الجديد للشاه هو البحث عن حكومة جديدة وهو الحل الأخير الذي بقي أمامه في محاولاته إرضاء المعارضة، وكان يجب أن يكون رئيس الوزراء الجديد الذي سيخلف شريف إمامي شخصاً محايداً تقبل به المعارضة. وقد ناقش الشاه هذا الأمر مع السفيرين البريطاني والأمريكي(٦٠)، علاوة على ذلك لم يكن أمام الشاه من بديل سوى البحث عن رئيس وزراء جديد, بعد أن اتهم شريف إمامي بخلق وضع خطير, نتيجة للتنازلات الكثيرة التي قدّمها للمعارضة(٦١). وفي تحركه الجديد حاول الشاه استرضاء المعارضة فأراد أن يكون رئيس الوزراء منها ولذلك فقد اتجه نحو زعماء الجبهة الوطنية, فقام بإجراء محادثات مع كل من كريم سنجابي وعلي أميني(٦٢).

ردّ الإمام الخميني بسرعة على محاولات الشاه لتشكيل حكومة إيرانية جديدة من داخل المعارضة الإيرانية حيث أكد (إن هذا النظام يجب أن يزول بسرعة). وهدد بشن حرب أهلية قائلاً (إنني لحد الآن لم أوافق على شن حرب أهلية ضد النظام, ولكن يبدو أنني يجب أن أغيّر وجهة نظري). وأشار إلى محادثات الشاه مع المعارضة الإيرانية قائلاً (يريد النظام إجراء حوار مع ممثلي المعارضة مثل السيدين علي أميني وكريم سنجابي, وأنا أقول رداً على ذلك أنهما سيطردان إذا ما قبلا التفاوض مع النظام)، ثم أضاف (هدفنا إقامة جمهورية إسلامية بعد إقرار حرية الشعب والاستقلال الكامل للوطن)(٦٣). وقد اتضح أن لهذا التصريح تأثير كبير على فشل الشاه في الحصول على حكومة من داخل أطراف المعارضة الإيرانية , فبدلاً من ذلك كان كريم سنجابي ممثلا عن الجبهة الوطنية ومبعوثون عن آية الله كاظم شريعة مداري في هذا الوقت يتفاوضون مع الإمام الخميني في باريس للتوصل إلى برنامج موحد للمعارضة الإيرانية ضد نظام الشاه(٦٤).

وفي الخامس من تشرين الثاني شهدت طهران أسوأ اشتباكات منذ عشر سنوات بين قوات الجيش والمتظاهرين, فقد قام المتظاهرون الذين كان يقدّر عددهم بالآلاف بإحراق وتدمير مكاتب شركات التأمين والمؤسسات الخاصة والعامة وحوانيت بيع المشروبات الروحية والمصارف والسيارات, وقطعت الاتصالات السلكية وأشعلت النيران في مبنى السفارة البريطانية ومبنى وزارة الإعلام الإيرانية. ونتيجة لهذه التظاهرات وقيام قوات الجيش بقمعها وخصوصاً داخل حرم الجامعات الإيرانية قام وزيرا التربية والتعليم العالي بتقديم استقالتيهما(٦٥). وأثر تلك التداعيات قامت حكومة إمامي بعقد اجتماع لبحث هذه التطورات, وقد

اتخذت الحكومة قرارها النهائي بالاستقالة بعد شهرين ونصف الشهر من الأخطاء المتكررة وفشلها في إدارة الأزمة السياسية التي أخذت تعصف بالبلاد وأوصلتها للهاوية(٦٦).

وباستقالة حكومة شريف إمامي يكون فصل آخر من فصول الثورة الإيرانية قد انتهى بانتصار المعارضة الإيرانية الإسلامية, حيث فشل الشاه مرة أخرى في الخروج من مأزقه السياسي الذي وضعته فيه المعارضة الإسلامية لاسيما قائدها الإمام الخميني. فرغم المناورات السياسية التي قام بها إمامي لإخراج الشاه من ورطته السياسية إلا أنه فشل في كل محاولاته, والسبب في ذلك يعود إلى مواجهته معارضة سياسية صلبة كان يقودها قائد صلب أيضا" رفض كل أنواع المساومات والمناورات السياسية وكان يصر على هدف واحد يريد الوصول إليه وهو إسقاط الشاه ونظامه نهائياً وعدم القبول بالحلول الوسط, وحدد هدفه بوضوح وهو إقامة حكومة إسلامية خلفاً لحكومة الشاه الذي اعتبره خارجاً عن القانون ودكتاتوراً يجب أن يحاكم.

وأمام ذلك الإصرار الثابت فشلت حكومة إمامي التي منيت بسلسلة من الهزائم السياسية أمام التظاهرات المستمرة التي كان يجيّشها الإمام الخميني بين فترة وأخرى لزعزعة وإسقاط نظام الشاه المزعزع أساساً, وهكذا استطاع الإمام والتيارات السياسية والشعبية التي كانت تتبعه من إسقاط حكومة إمامي التي رأى فيها مناورة سياسية من مناورات الشاه للالتفاف على الثورة والبقاء في الحكم ليس إلا. وهي نظرة سياسية واضحة تنمّ من فكر سياسي واضح وثاقب يرى الحدث السياسي بعين رجل الدين والسياسي المجرب.

وبسقوط حكومة إمامي تبدأ مرحلة تاريخية جديدة من الصراع بين الشاه والمعارضة الإيرانية بقيادة الإمام الخميني.

المصادر

أولاً : الكتب :

أ. باللغة العربية :

١- أبراهيميان, اروندا , إيران بين ثورتين , ج٢ ترجمة مركز البحوث والمعلومات , بغداد ١٩٨٣.

٢- أبو مغلي , محمد وصفي , الأحزاب والتجمعات السياسية في إيران ١٩٠٥-١٩٨١ ،مركز دراسات الخليج العربي,جامعة البصرة.

٣- أبو مغلي, محمد وصفي , دليل الشخصيات الإيرانية , مركز دراسات الخليج العربي , جامعة البصرة ١٩٨٣.

٤- بارسونز ، أنتوني ، الكبرياء والسقوط ، مذكرات آخر سفير بريطاني في طهران في عهد الشاه ، ترجمة فالح صدام الأمارة ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة، ١٩٩١.

٥- بختيار ، شاهبور ، مذكرات شاهبور بختيار، ترجمة دلال عبد الغني، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة، ١٩٨٤.

٦- فهرمند ، مهربان ،(الثورة المسروقة في إيران) ، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨٤.

٧- مجذوب , طلال , إيران من الثورة الدستورية حتى الثورة الإسلامية ١٩٠٦-١٩٧٩ , بيروت، ١٩٨٠ .

٨- المدني , سيد جلال الدين , تاريخ إيران السياسي المعاصر , ترجمة سالم مشكور , منظمة الإعلام الإسلامي , طهران، ١٩٩٣ .

٩- مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني , الشؤون الدولية , الكوثر، ج١ ،مجموعة خطابات الإمام الخميني تتضمن تسجيلاً لوقائع الثورة الإسلامية خلال الأعوام ١٩٦٢-١٩٧٨.

١٠- هويدا, فريدون , سقوط الشاه محمد رضا بهلوي , ترجمة مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة، ١٩٨٢ .

١١- هيكل , محمد حسنين ،مدافع آية الله , ط٦ ,دار الشروق , القاهرة .

ب. باللغة الإنكليزية :

1-Fraser , Robert , (editor) keesing's contemporary-archaive
2-Haikal , mohommed, the return London : long man
of Ayatallah ,(London : under Entsch , 1981)

3-Shivers, lynne Inside the Iranian revolution , Philadelphia , 198

4-Sullivan , William , mission to Iran (New yourk: Norton . co. 1981)

ثانيا" : الصحف والمجلات:

أ- الصحف :

١- اطلاعات , طهران ١٩٧٨ .

٢- الجزيرة , الرياض ١٩٧٨ .

٣- رستاخير , طوران ١٩٧٨ .

٤- السياسية , الكويت ١٩٧٨ .

٥- كيهان , طهران ١٩٧٨ .

٦- القبس , الكويت ١٩٧٨ .

ب- المجلات :

١- الإخاء, طهران ١٩٧٨ .

٢- اقرأ,جده ١٩٧٨ .

٣- المجلس, الكويت ١٩٧٨.

ثالثا": مجلات باللغة الإنكليزية:

1-Middie east summer 1979.

الهوامش

([1]) المهندس جعفر شريف إمامي ولد عام ١٩١٠ , تخرج من الجامعات الألمانية باختصاص الهندسة, وحصل على دبلوم هندسة من جامعة بوراس في السويد. عين وزيراً للطرق عام ١٩٥٥ ،أصبح عضواً في مجلس الشيوخ ووزيرا" للصناعة والمعادن في حكومة إقبال عام ١٩٥٧. شكل عام ١٩٦٠ أول وزارة له, وفي عام ١٩٦٣ تولى منصب رئاسة مجلس الشيوخ الإيراني وبقي في منصبه مدة خمسة عشر عاما" ,أبو مغلي ,محمد وصفي ,دليل الشخصيات الإيرانية, مركز دراسات الخليج العربي , جامعة البصرة , ١٩٨٣, ص٥٨-٥٩ .

([2]) المدني , مصدر سابق , ص٣٣٦-٣٣٧.

([3]) انتوني بارسونز,الكبرياء والسقوط, مذكرات آخر سفير بريطاني في طهران عهد الشاه, ترجمة فالح الأمارة, مركز دراسات الإيرانية / جامعة البصرة ١٩٩١ ص٨٨.

([4]) رستاخير (صحيفة) , طهران ٢٧ أيلول ١٩٧٨.

([5]) المصدر نفسه.

([6]) ضمت وزارة جعفر إمامي الوزارة التالية أسماؤهم :-

١- أمين خسرو أفشار(وزير الخارجية) , ٢- حسن شالجيان (وزير الطرق والمواصلات) , ٣- محمد رضا ويشكان (وزير التجارة) , ٤- محمد باهري (وزير العدل), ٥- هوشنك نهاوندي (وزير العلوم والتعليم العالي) , ٦- محمد يغاني (وزير الأقتصاد والمالية) , ٧- الجنرال رضا عظيمي (وزير الحربية), ٨- عزة الله يزران يناه (وزير الدولة للشؤون البرلمانية), ٩- منوجهر أيمون (وزير للشؤون التنفيذية), ١٠- منوجهركنجي (وزير التربية والتعليم), ١١- محمد رضا أمين (وزير الصناعة والمعادن) , ١٢- الدكتور نصر الله مقتدر مزدهي (وزير الصحة) , ١٣- الجنرال قرهباغي (وزير الداخية), ١٤- حسن علي مهران (وزير الدولة ورئيسا" لمنظمة التخطيط والميزانية) , ١٥- كاظم وديعي (وزير العمل والشؤون الأجتماعية) , ١٦- كريم معتمدي (وزير البرق والبريد) , ١٧- محمد رضا عاملي (وزير الأعلام) , ١٨- محسن فروغي (وزير الثقافة والفنون) , ١٩- أمير حسين أمير برويز (وزير الزراعة والعمران الريفي), ٢٠- جهانكير مهد مينا (وزيرالطاقة) , ٢١- برويز أوبيني (وزير السكن وأنشاء المدن), ٢٢- علينقي كني (وزير الدولة ومسؤول الأوقاف) , الأخاء, (مجلة) , طهران , ٢ أيلول ١٩٧٨.

([7]) **Sullivan, William, Mission to Iran (Norton, co. new York, 1981) P.169.**

([8]) الأخاء (مجلة) طهران ٢ أيلول ١٩٧٨ .

([8]) الأخاء (مجلة) طهران ٢ أيلول ١٩٧٨ .

([9])المصدر نفسه.

[10] تأسست الجبهة الوطنية على يد الدكتور محمد مصدق عام ١٩٤٩, وأخذت شهرتها من قرارها بتأمين النفط الإيراني عام ١٩٥١, وانحلت بعد سقوط حكومة مصدق عام ١٩٥٣ ثم عاد بعض أنصار مصدق عام ١٩٦٠ فأسسوا الجبهة الوطنية الثانية إلا أنها ارتكبت بعض الأخطاء التي أدت إلى انقسامها وفشلها ثم تفككها, ثم تشكلت الجبهة الوطنية الثالثة أثناء الثورة الإيرانية عام ١٩٧٨, أبو مغلي, الأحزاب والتجمعات السياسية في إيران ١٩٠٥-١٩٨١, مركز دراسات الخليج العربي – جامعة البصرة, ١٩٨٣ ص٦١-٦٣؛ مجذوب, طلال, إيران من الثورة الدستورية حتى الثورة الإسلامية ١٩٠٦-١٩٧٩ (دار أبن رشد, بيروت, ١٩٨٠ ص٨)

([11]) Fraser, Robert, (editor) keesing's conten porary Archaive, 1979. P. 29385.

([12]) السياسة, (صحيفة) الكويت , ٢٩ آب ١٩٧٨

([13]) أطلاعات, (صحيفة) طهران, ١٤ أيلول ١٩٧٨.

([14]) كيهان, (صحيفة) طهران, ٢٧ آب ١٩٧٨.

([15]) مؤسسة تنظيم ونشر تراث الأمام الخميني (س) الشؤون الدولية, الكوثر ج١ مجموعة من خطابات الأمام الخميني(س) تتضمن تسجيلا" لوقائع الثورة الإسلامية خلال الأعوام (١٩٦٢-١٩٧٨ ص٥٣٣).

([16]) هيكل ، مصدر سابق ، ص٢٠٤.

([17]) Fraser,Op.cit , P. 29385.

([18]) Ibid, P29385.

([19]) Haskell ,Mohamed, The return of the Ayat Allah (London: Andre Deutsch,1981).P.155.

([20]) الكوثر،مصدر سابق، ج١ص٥٣٥.

([21]) المصدر نفسه ,ص٥٣٥ .

([22]) Sullivan, Opcit, P. 156 ؛

السياسة (صحيفة) ، الكويت، ٩ / ٩ / ١٩٧٨ ؛ القبس (صحيفة) ، الكويت، ، ٩ / ٩ / ١٩٧٨.

([23]) أبراهيميان ،ايران بين ثورتين ،ترجمة مركز البحوث والمعلومات,ج٢, ص٧٨١-٧٨٢ .

([24]) المصدرنفسه, ص٧٨٢-٧٨٣.

([25]) Shivers,Op. cit. P.71.

(27) المصدر نفسه، ١١/ ٩/ ١٩٧٨.

(28) المدني . مصدر سابق، ص ٣٣٨.

(29) الكوثر ،مصدر سابق ،ج١ص٥٣٥ .

(30) المصدر نفسه ، ج١ص٣٣٦.

(31) المدني ،مصدر السابق ص٣٣٩-٣٤٠

(32) المصدر نفسه ، ص٣٤٠-٣٤١.

(33) المصدر نفسه ، ص٣٤١ .

(34) المصدر نفسه، ص٣٤٢ .

(35) المصدر نفسه. ص٣٤٣ .

(36) السياسة .(صحيفة) الكويت. ١٢/ ٩ / ١٩٧٩.

(37) رستاخيز . (صحيفة) طهران، ١٩ / ٩ / ١٩٧٩ .

(38) هويدا. فريدون . سقوط الشاه محمد رضا بهلوي. ترجمة مركز دراسات الخليج العربي . جامعة البصرة . ١٩٨٣ ص١٥٣ . رستاخيز (صحيفة) طهران و ١٠ / ٩ / ١٩٧٩ .

(39) الكوثر . ج١ص٣٣٩ .

(40) المدني . مصدر سابق ، ص٣٤٧ .

(41) المصدر نفسه . ص٣٤٧.

(42) الكوثر ،مصدر سابق، ج١ص٥٣٧.

(43) هيكل ، مصدر سابق . ص٢٠٨.

(44) المدني ، مصدر سابق ،ص٣٤٨-٣٤٩.

(45) الكوثر . مصدر سابق . ج١ص٥٣٨ .

(46) هيكل ، مصدر سابق. ص٢٠٩.

(47) بارسونز . مصدر سابق. ص١٠٣.

(48) رستاخيز (صحيفة) طهران ، ٣١ / ٨ / ١٩٧٨ ؛ ٢ / ٩ / ١٩٧٨ .

(49) بارسونز ،مصدر سابق. ص١٠٥-١٠٦ ؛ رستاخيز (صحيفة) طهران ٨ / ١٠ / ١٩٧٨ .

(50) بارسونز ، مصدر سابق. ص١٠٨ .

(51) إقرأ (مجلة) جدة ١٢ / ١٠ / ١٩٧٨.

(52) أبراهيميان . مصدر سابق ، ج٢ص٧٨٥ ؛ بارسونز ،مصدر سابق، ص١١٠.

([52]) أبراهيميان . مصدر سابق . ج٢ص٧٨٥ ; بارسونز .مصدر سابق, ص١١٠.

([53]) ابراهيميان .مصدر سابق .ص١٨٥-١٨٦ .

([54]) فهرمند . مهربان. (الثورة المسروقة في ايران) . ترجمة مركز البحوث والمعلومات . ١٩٨٤. ص ١٨٥-١٨٩.

([55]) المصدر نفسه . ص١٣٧-١٣٨.

([56]) المجالس (مجلة) كويتية ٢ / ٩ / ١٩٧٨ .

([57]) بختيار , شاهبور ,مذكرات شاهبور بختيار , ترجمة دلال عبد الغني , مركز دراسات الخليج العربي (جامعة البصرة) ١٩٨٤ ص٦٦ .

([58]) Sullivan , op. cit .P. 168.

([59]) بارسونز ,مصدر سابق, ص١١٥.

([60]) المصدر السابق ص١١٤.

([61]) Sullivan,op,cit,p.169.

([62]) أبو مغلي , مصدر سابق , ص٢١- ٢٢.

([63]) Middle east review , summer , 1979 ; رستاخير (صحيفة) طهران ٤ / ١١ / ١٩٧٨.

([64]) بارسونز . مصدر سابق ص١١٦.

([65]) الجزيرة (صحيفة) الرياض ٦ / ١١ / ١٩٧٨ ; بارسونز , مصدر سابق ص١٣٤

([66]) Heikal , op. cit, P. 159.